

مجموعة ولفسبيرج

بيان ولفسبيرج إرشادات حول المقاربة القائمة على الخطر بشأن مخاطر غسل الأموال

التمهيد

إن الخطر المستمر لغسيل الأموال من خلال المؤسسات المالية يدار بأقصى درجة من الفاعلية من خلال فهم والتصدي إلى المخاطر المحتملة لغسيل الأموال المصاحبة للعملاء والمعاملات. لذلك، قامت مجموعة ولفسبيرج¹ بتطوير هذا المرشد لمساعدة المؤسسات في إدارة مخاطر غسل الأموال وتعميق هدف أعضاء مجموعة ولفسبيرج في السعي لمنع استعمال مؤسساتهم لغايات جنائية.

من المفهوم جيداً أن المشتغلين بغسيل الأموال يذهبون بعيداً لكي يكون من الصعب تمييز معاملاتهم عن المعاملات الشرعية. وعليه، فإنه يصعب (وأحياناً يستحيل) لمؤسسة ما أن تميز بين العمليات الشرعية وغير الشرعية، بغض النظر عن تطوير وتطبيق مقاربة مصممة بشكل معقول وقائمة على الخطر في برنامج مكافحة غسل الأموال لدى مؤسسة ما.

إن تقييم مخاطر غسل الأموال سوف يؤدي إلى تطبيق الاجتهاد اللازم المناسب عند الدخول في علاقة وإلى الاجتهاد اللازم المستمر ومراقبة المعاملات طوال مدة العلاقة. وإن من شأن مقاربة قائمة على الخطر ومصممة بشكل معقول أن توفر إطاراً للتعرف على

¹ تتألف مجموعة ولفسبيرج من المؤسسات المالية الدولية القيادية التالية: ايه بي إن أمرو، بانكو سانتاندر، بنك طوكيو- ميتسوبيشي- يو إف جيه، باركليز، سيتي جروب، كريديت سويس، البنك الألماني، جولدمان ساش، إتش إس بي سي، جيه به مورجان تشيس، سوسيتي جنرال، و يو بي إس. فضلاً عن ذلك، فقد شارك في تطوير هذا الدليل الإرشادي كل من: البنوك الأيرلندية المتحالفة، دي بي إس، لويبدز، تسي إس بي، إس نسي بي وبنك ستاندر تشارترد.

درجة المخاطر المحتملة لغسيل الأموال المصاحبة للعملاء والمعاملات والسماح للمؤسسة بتركيز أنظارها على أولئك العملاء وتلك المعاملات التي يجتمل أن تمثل خطراً أكبر لغسيل الأموال.

تعتقد مجموعة ولفسبيرج أن هذا المرشد سوف يدعم إدارة الخطر ويساعد المؤسسات في ممارسة الحكم السليم في أعمالها بالنسبة لعملائها. ليست هنالك منهجية متفق عليها ومقبولة عالمياً من قبل الحكومات أو المؤسسات تصف طبيعة ومدى المقاربة القائمة على الخطر. ولذا، فإن هذا المرشد يسعى ليلفت الأنظار إلى الاعتبارات ذات الصلة التي قد تجدها المؤسسات مفيدهً في تطوير وتطبيق مقاربة معقولة قائمة على الخطر. يتعين تقرير المواصفات الخاصة بالمقاربة القائمة على الخطر في مؤسسة من قبل كل مؤسسة من المؤسسات، وذلك اعتماداً على عمليات تلك المؤسسة. هذا المرشد غير مصمم لكي يمنع العملاء المحتملين من الاشتغال في معاملات مع المؤسسات لكنه يساعد المؤسسات لكي تدير بفعالية مخاطر غسيل الأموال.

1. أساس المقاربة القائمة على الخطر والمصممة بشكل معقول

إن المقاربة القائمة على الخطر والمصممة بشكل معقول هي واحدة يمكن للمؤسسات بواسطتها التعرف على معيار لقياس المخاطر المحتملة لغسيل الأموال. إن التعرف على مخاطر غسيل الأموال لدى العملاء والمعاملات ستساعد المؤسسات في تقرير وتطبيق معايير ووسائل تحكم نسبية لتقليص هذه المخاطر. مخاطر بعض العملاء قد لا تصبح ظاهرة إلا عند بدء العميل بالتعامل من خلال الحساب، مما يجعل مراقبة عمليات العميل مكوناً أساسياً من المقاربة القائمة على الخطر.

يمكن قياس مخاطر غسيل الأموال باستعمال فئات مختلفة يمكن تعديلها بمتغيرات الخطر. إن أكثر معايير الخطر شيوعاً في الاستعمال هي:

- خطر الدولة؛
- خطر العميل؛ و
- خطر الخدمات.

وفي كل حالة يجري تعديلها وفق متغيرات الخطر حسبما هو موصوف أدناه:

إن الوزن الذي يعطى لهذه الفئات من الخطر (إفرادياً أو إجمالياً) في تقييم الخطر الشامل لغسيل أموال محتمل يعتبر أمراً متوقعاً على استنساب وتقدير كل مؤسسة. ومن الواضح أنه ليس هنالك منهجية واحدة لتطبيقها على فئات الخطر هذه، وإن تطبيق فئات الخطر هذه يقصد به توفير استراتيجية للمخاطر المحتملة لغسيل الأموال الملازمة للعملاء ذوي الخطورة العالية.

يتوجب على كل مؤسسة توثيق والقيام بمراجعة دورية للوسيلة الخاصة بها لتقييم الخطر.

2. إمكانية التطبيق على العملاء الحاليين

يمكن للمؤسسة المالية أن تنظر فيما إذا كان عليها القيام بعملية تقييم الخطر بالنسبة لعملائها الحاليين. يمكن أن توجد ظروف ترى المؤسسة المالية فيها أنها راضية ومقتنعة بتدابير التحكم الحالية في الخطر بالنسبة لعملاء معينين، ونتيجة لذلك، فلا ضرورة لإجراء تقييم إضافي للخطر. إن أي قرار بهذا الصدد يجب أن يؤخذ في سياق المخاطر الشاملة لأعمال المؤسسة أو المناسبات بخصوص عملاء معينين، أو معاملات أو خطوط أعمال معينة

باتت واضحةً وجليئةً من خلال مراقبة العمليات، أو أصبحت معروفةً بشكل آخر يوحى بأن التقييم الجديد للخطر بشأن عميل معين أصبح مناسباً.

3. متغيرات الخطر

تدخل درجة من حسن التبصر في تقرير مستوى الخطر الذي يمثله عميل معين على مؤسسة ما، ولذا، فإن منهجية مؤسسة ما في مقاربتها القائمة على الخطر قد تأخذ بالحسبان المتغيرات الإضافية للخطر، والتي تتعلق بأي عميل أو معاملة معينة. ويمكن لهذه المتغيرات أن تزيد أو تقلل من الخطر الملحوظ الذي يمثله عميل ما أو معاملة ما ويمكن أن تشمل:

- مستوى الأصول التي سيودعها عميل معين أو حجم المعاملات المتعددة. فعلى سبيل المثال، المستويات العالية وغير الاعتيادية للأصول أو الضخمة الخارجة عن المألوف مقارنةً مع ما يمكن توقعه من عملاء بصفات مماثلة قد يعني أن العملاء الذين لم يكونوا يعتبرون ذوي خطورة عالية يجب أن ينظر إليهم كذلك. وعلى العكس، فالأصول متدنية المستوى والمعاملات منخفضة القيمة التي يقوم بها عملاء ممن كان سينظر إليهم لولا ذلك على أنهم عملاء ذوي خطورة عالية يعني أن المؤسسة المالية يمكن أن تقرر معاملة هؤلاء على أساس أنهم من ذوي الخطورة المتدنية في سياق المقاربة الشاملة القائمة على الخطر.
- مستوى التنظيم، أو الإشراف الآخر أو نظام الحوكمة الذي يخضع له العميل. فالعميل الذي هو مؤسسة مالية مثلاً، منظمة في ولاية قضائية معروفة بأنها تمتلك

- انتظام العلاقة أو مـدتها. إن العلاقات التي تدوم طويلاً ويتخللها اتصالات متكررة مع العميل أثناء تلك العلاقة يمكن أن تمثل خطراً أقل من منظور غسيل الأموال.

- إن الاعتياد على السلطة القضائية الذي يدخل فيه معرفة القوانين واللوائح والقواعد المحلية وكذلك بنية الرقابة التنظيمية ومداها نتيجة العمليات الخاصة بالمؤسسة ضمن الولاية القضائية. إن الاعتياد الأكبر يعزز قدرة المؤسسة على تقييم العميل.
- استعمال العميل لوسائل شركة الوسيط أو الهياكل التنظيمية الأخرى التي ليس لها نشاط تجاري واضح أو نشاط رشيد آخر أو تلك التي تزيد على نحو لا مبرر له من التعقيد أو غيره تؤدي إلى انعدام الشفافية للمؤسسة المالية. مثل هذه الوسائل أو الهياكل تزيد من الخطر إلا إذا فهم ما وراءها وأصبح التركيب شفافاً بما فيه الكفاية للمؤسسة.

4. التدابير ووسائل التحكم في الأوضاع عالية الخطورة

يتعين على المؤسسات المالية تصميم وتطبيق تدابير مناسبة ووسائل تحكم ملائمة لتقليل المخاطر المحتملة لغسيل الأموال من قبل أولئك العملاء الذين يتقرر أنهم ذوي خطورة عالية نتيجة عملية تقييم المؤسسة للخطر. قد تتطلب تلك التدابير ووسائل التحكم الاستثمار في كل من الموارد والوقت من أجل التعرف على والحصول على بيانات العميل التي لها صلة بالخطر. يمكن أن تشمل تلك التدابير والوسائل واحداً أو أكثر مما يلي:

- زيادة وعي المؤسسة بالأوضاع عالية الخطورة ضمن خطوط العمل عبر المؤسسة؛

- ارتفاع مستويات معرفة عميلك ("اعرف عميلك (KYC)" أو الاجتهاد اللازم المعزز؛
- تصعيد الموافقة على تأسيس حساب أو علاقة ورفع ذلك إلى سلطات أعلى؛
- زيادة مراقبة المعاملات؛ و
- زيادة مستويات وسائل التحكم المستمرة ومراجعات العلاقات.

يمكن لنفس التدابير ووسائل التحكم أن تنصدي لأكثر من معيار واحد لمعايير الخطر التي يمكن التعرف عليها وليس بالضرورة توقع أن تقوم مؤسسة ما بتأسيس وسائل تحكم تستهدف كل معيار من معايير الخطر الواردة في هذا الدليل الإرشادي.

توفر إرشادات مجموعة ولفسبيرج ومبادؤها تفاصيل إرشادية أكثر حول التدابير ووسائل التحكم المعززة والمناسبة التي يمكن البدء بها تجاه العملاء ذوي الخطورة العالية.²

5. خطر الدولة

يوفر خطر الدولة إلى جانب العوامل الأخرى للخطر معلومات مفيدة حول المخاطر المحتملة لغسيل الأموال. ليس هنالك تعريف متفق عليه عالمياً من قبل الحكومات أو المؤسسات يصف ما إذا كانت دولة ما تمثل خطورة عالية. إن من العوامل التي قد تؤدي إلى اعتبار أن دولة تمثل خطراً أكثر من غيرها ما يلي:

- الدول الخاضعة لعقوبات أو مقاطعة أو تدابير أخرى صادرة من الأمم المتحدة مثلاً. هذا إلى جانب (في بعض الظروف) الدول

² انظر الأوراق الخالية لولفسبيرج في الموقع: www.wolfsberg-principles.com/standards.

الخاضعة إلى عقوبات أو تدابير مماثلة لتلك الصادرة من هيئات مثل الأمم المتحدة، لكنه غير معترف بها دولياً، يمكن أن تعتمد لدى مؤسسة ما بسبب موقف من أصدرها أو طبيعة تلك التدابير.

- الدول التي تصنفها قوة التدخل في حركة الأموال ("FATF") كدول غير متعاونة في الحرب على غسيل الأموال أو المصنفة من قبل مصادر موثوقة على أنها تفتقر إلى القوانين واللوائح المناسبة لمكافحة غسيل الأموال.

- الدول المصنفة من قبل المصادر الموثوقة³ باعتبارها توفّر التمويل والنشاطات الإرهابية. (بينما أن المقاربة القائمة على الخطر، كما هو مبين أدناه، لتحديد تمويل الإرهاب في المؤسسات المالية غير قابلة للتطبيق العملي، بالنظر إلى أن تلك الدول التي تدعم النشاطات الإرهابية كعامل تقييم لتقرير خطر الدولة أو الخطر الجغرافي قد يكون ملائماً).

- الدول المصنفة من المصادر الموثوقة على أن بها مستويات مهمة من الفساد أو النشاط الإجرامي الآخر.⁴

6. خطر العميل

³ "المصادر الموثوقة" تشير إلى المعلومات التي تنتجها هيئات معروفة جيداً ويعترف عنها أنها ذات شهرة وتقوم بإتاحة تلك المعلومات وتوفيرها على نطاق واسع. مثل تلك المصادر يمكن أن تشمل، من غير حصر، الهيئات التي تتجاوز الحدود الوطنية، أو الهيئات الدولية مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ("OECD") ومجموعة إيمونست لوحيدات المخابرات المالية وكذلك الهيئات الحكومية الوطنية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية.
⁴ مثل الشفافية الدولية.

إن تقرير المخاطر المحتملة لغسيل الأموال التي يمثلها عميل ما سوف توفر مدخلات ومعطيات مهمة في التقييم الشامل لخطر غسيل الأموال. فكل مؤسسة بحاجة لأن تقيم، اعتماداً على معاييرها الذاتية، ما إذا كان عميل ما يمثل خطراً أعلى لغسيل الأموال وما إذا كانت العوامل المثبطة قد تؤدي إلى القرار بأن العملاء المشتغلين في تلك النشاطات لا يشكلون خطراً أعلى لغسيل الأموال. إن تطبيق متغيرات الخطر الموصوفة أعلاه يلعب دوراً مهماً في تقرير ذلك. ليس هنالك إجماع دولي بشأن العملاء ذوي الخطورة العالية، غير أن الأوصاف المدرجة أدناه للعملاء تنطبق على أولئك الذين يمثلون خطورة كبيرة في مجال غسيل الأموال:

- صناع الأسلحة وتجارها والوسطاء فيها
- العمليات المكثفة في النقدي (ومكافئ النقدي) وتشمل:
 - أعمال الخدمات المصرفية (بيوتات التحويل والصرافة وخصم الكمبيالات ومكاتب الصرف ووكلاء تحويل الأموال وتجار العملة الورقية)،
 - الكازينوهات والمراهنة والمقامرة والنشاطات المرتبطة بها، أو
 - الأعمال التي تتعاطى دائماً بالمال النقدي ولكنها تولد مبالغ كبيرة من النقدي في معاملات معينة.
- المؤسسات الخيرية غير المنظمة والمنظمات الأخرى غير الربحية وغير المنظمة (بخاصة تلك التي على أساس ما وراء الحدود).
- تجار السلع عالية القيمة أو الثمينة (مثل المجوهرات، الماس وتجار المعادن

- حسابات "البوابين" مثل المحاسبين، المحامين أو غيرهم من المهنيين لعملائهم حيث لا يتم الكشف عن هوية العميل المستتر للمؤسسة المالية. فالحسابات التي تقدم من قبل هؤلاء البوابين قد تكون عالية الخطورة عندما تضع المؤسسة المالية ثقتها واعتمادها غير المعقول على هؤلاء البوابين في أمور تتعلق بمبدأ "اعرف عميلك" وفي المسائل الخاصة بمكافحة غسيل الأموال.
- استتعمال أو اشتغال الوسيط ضمن العلاقة. مهما يكن من أمر، فإن اشتراك الوسيط الخاضعين للوائح مناسبة لمكافحة غسيل الأموال أو لمراقبة الالتزام بتلك اللوائح أو يقومون باستعمال تدابير مناسبة لمكافحة غسيل الأموال يمثلون عموماً مخاطر أقل لغسيل الأموال.⁵
- العملاء من الأشخاص المكشوفين سياسياً أو "PEPs".⁶

7. خطر الخدمات

لعل تقرير الخطر المحتمل من غسيل الأموال الذي تمثله الخدمات التي تقدمها مؤسسة مالية ما قد يساعد أيضاً في التقييم الشامل

⁵ لمناقشة ومبحث الوسيط، بما في ذلك الأوضاع التي تفرض مخاطر عالية ومدنية لغسيل الأموال. انظر النشرة العامة (FAQs) الصادرة عن مجموعة ولفسبيرج بخصوص الوسيط وكذلك بشأن وقائع محددة في المرشد الخاص بالأموال المتبادلة ووسائل الاستثمار الأخرى المتجمعة و (FAQs) حول تعامل بنوك الاستثمار والبنوك التجارية وجميعها متوفرة في: www.wolfsberg-principles.com.

⁶ انظر نشرة ولفسبيرج (FAQs) حول الأشخاص المعرضين والمكشوفين سياسياً في www.wolfsberg-principles.com/faq.html

للخطر. فالخدمات التي تمثل خطراً أعلى لغسيل الأموال يجب أن تدخل في تقرير المخاطر الشاملة المفروضة لغسيل الأموال. فالمؤسسات يجب أن تكون قلقةً ومتنبهةً جيداً للخدمات الجديدة أو المبتكرة التي ما درجت المؤسسة على تقديمها، لكنها تستفيد من خدمات المؤسسة في تسليم المنتج. إن تقرير مخاطر الخدمات من منظور غسيل الأموال يجب أن يشمل على اعتبار بعض العوامل وهي كالتالي:

- الخدمات التي يتم تجديدها من قبل المنظمين، السلطات الحكومية أو مصادر موثوقة أخرى باعتبار أنها تمثل خطراً محتملاً غالباً في مجال غسيل الأموال، وهي مثلاً:

- خدمات البنوك الدولية المراسلة، و
- خدمات البنوك الخاصة الدولية.

- الخدمات التي يدخل فيها تجارة وتسليم العملات الورقية والمعادن النفيسة.

تجنباً للشك، الخدمات التي ترمي إلى جعل العميل مرادفاً عمداً للمؤسسة المالية تجنباً لمعرفة الهوية والكشف عنها يجب عدم تقديمها.

8. التدريب والتعليم

تدريب وتعليم جميع الموظفين ضمن المؤسسة المالية يلعب دوراً حاسماً في التطبيق الناجح لأية مقاربة قائمة على الخطر لإدارة المخاطر المحتملة لغسيل الأموال. فجميع الموظفين المعنيين يجب أن يكونوا على دراية وفهم للبيئة القانونية والتنظيمية التي يعملون فيها، بما في ذلك الأحكام الخاصة بمنع غسيل الأموال، وكذلك بالتدابير الذاتية للمؤسسة

المالية لتنفيذ مقاربتها القائمة على
الخطر.

9. المقاربة القائمة على الخطر وتمويل الإرهاب

هذه النشرة الإرشادية لا تبحث خصيصاً في المقاربة القائمة على الخطر لتحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بتمويل الإرهاب، ذلك لأن مجموعة ولفسبيرج تعتقد أن مثل ذلك النهج ليس فعالاً عند محاولة التعرف على أموال الإرهاب في مؤسسة مالية ما. وحسبما أوضحت مجموعة ولفسبيرج في السابق⁷، فإن من الصعوبة بمكان تمييز أموال الإرهاب من غيرها من الأموال. فالأموال التي تستعمل لتمويل النشاطات الإرهابية ليس بالضرورة أن تستمد وتأتي من نشاط جنائي. وعليه، فإن التقييم القائم على الخطر بالنسبة للعملاء والمعاملات لن يجدي نفعاً في التعرف تحديداً على الأموال المحتملة رصدها للإرهاب. ومهما يكن من أمر، وإلى الحد الذي يكون فيه بعض أو جزء من تمويل الإرهاب يأتي من غسيل الأموال، فإن المقاربة القائمة على الخطر يمكن أن تنفع في الحرب ضد تمويل الإرهاب وذلك من خلال إمداد المؤسسات المالية بالوسائل التي تمكنها من التعرف على والإبلاغ عن غسيل الأموال إلى السلطات الحكومية. تستمر مجموعة ولفسبيرج في الاعتقاد بأن معظم الوسائل الفعالة التي يمكن بواسطتها التعرف على أموال الإرهاب ضمن مؤسسة مالية ما هي قيام الحكومات بتحديد هويات أولئك المرتبطين بالنشاطات الإرهابية وتوفير تلك المعلومات للمؤسسات المالية في الوقت المناسب.

10. الخلاصة

⁷ انظر بيان ولفسبيرج عن قمع تمويل الإرهاب في الموقع: www.wolfsberg-principles.com/standards.

هذه النشرة الإرشادية لا ترمي إلى كبح المؤسسات المالية وإعاقة عملها مع عميل ما لاحتمال كون وضعه عالي الخطورة، وإنما هي مصممة لمساعدة المؤسسات في التعرف على الأوضاع التي يمكن أن يكون من المناسب فيها اتخاذ تدابير ووسائل تحكم إضافية. وحتى مع استعمال مقاربة قائمة على الخطر ومصممة بشكل ملائم، فإن المؤسسة المالية قد تنزلق دون قصد في غسيل الأموال. إن مثل هذه النتائج لا يبطل المقاربة القائمة على الخطر ويجب أن تؤدي إلى توجيه انتقادات لا مبرر لها للمؤسسة التي تطبق تلك المقاربة.

إن المقاربة القائمة على الخطر مهمة لفعالية وكفاية الحرب ضد غسيل الأموال. فهي ترتقي بأولويات الجهد والنشاط المبذول تجاه احتمال غسيل الأموال وتعكس الخبرات والتناسب من خلال تصميم جهود لكبح الخطر.